

عقد مقاولات رقم (٦ / ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦)
أنه في يوم الثلاثاء الموافق ١ / ٧ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً:
الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها .. ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة بصفتها المتعاقد،
وهي الجهة المعنية / المستفيدة من عملية أعمال تامين وسلامة المرور على طريق مطروح / السلوم
بأماكن متفرقة بطول ٥٠ كم (المنطقة الخامسة - غرب الدلتا)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا
العقد السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد بصفته / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري
(طرف أول)

ثانياً:
الشركة الهندسية لمقاولات الطرق والاستيراد والتصدير الكائن مقرها / ٢٨ شارع ابن قتيبة - الحي
السابع - مدينة نصر وشكلها القانوني شركة تضامن والمُصنفة شركة كبيرة سجل تجاري
رقم ٤٨٢٠٢ بطاقة ضريبية رقم ٦٣٤-٨٠٤-٣٤٢ مأمورية ضرائب مدينة نصر ثالث كود ١٠٠ بطاقة
تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء رقم ٤١٠٧٥ فئة رابعة تصنيف اعمال طرق تنتهي
فى ٢٠٢٦/٥/١٥ تليفون رقم ٠٢٢٣٨٩٦٤٣٦ فاكس رقم ٠٢٢٣٨٩٦٤٣٦ بريد
الإلكترونى info@elhandaseia.com، ويمثلها السيد / محمد احمد سالم احمد
الجنسية / مصري بطاقة رقم قومي / ١٠٠١٠٢٨٩١٠٢٦٣٠٥٠١٠٠١ بصفته مدير وشريك بموجب السجل
التجاري
بصفته المتعاقد معه.

(طرف ثان)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ أعمال تامين وسلامة المرور على طريق
مطروح / السلوم بأماكن متفرقة بطول ٥٠ كم (المنطقة الخامسة - غرب الدلتا) وذلك بغرض تلبية
احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من
اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية
متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله
الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير النقل والصناعة
وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨
ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر
وكراسة الشروط والمواصفات للتعاقد على أعمال تامين وسلامة المرور على طريق مطروح / السلوم
بأماكن متفرقة بطول ٥٠ كم (المنطقة الخامسة - غرب الدلتا) ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط
والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من
الطرف الثاني بمبلغ ١٩,٩٩٢,٠٠٠ (فقط ومقداره تسعة عشر مليون وتسعمائة اثنان وتسعون ألف
جنيهاً لا غير)، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط
والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة.
وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتى :

المبدأ الأول

يُعتبر التمهيد السابق، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها، والعرض المقدم من الطرف
الثاني والمقبول من الطرف الأول، وكافة المكاتبات والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق
والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد، ومحضر استلام الموقع،
والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة
على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومتمماً ومكملاً لأحكامه.

المبدأ الثاني

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه

- ٣- ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.
٤- ملحق (٤): البرنامج الزمني للتنفيذ.

- ١- ملحق (١): وصف موضوع العقد.
٢- ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة للتعاقد.